

قراءة الإمام الكسائي وأثرها في أحكام الأسرة

The Recitation of Imam Al-Kisa'i and its Impact on Family Related Jurisprudential Rulings

حمزة حماد

Hamza Hammad

قسم الشريعة والدراسات الإسلامية، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين،
الإمارات العربية المتحدة

Department of Sharia and Islamic Studies, College of Law, United Arab Emirates University, Al-Ain, UAE

الباحث المراسل: h.hammad@uaeu.ac.ae

تاريخ التسليم: (2023/1/23)، تاريخ القبول: (2023/1/21)

DOI: [10.35552/0247.38.1.2144](https://doi.org/10.35552/0247.38.1.2144)

مختصر

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالقراءات القرآنية، والإمام الكسائي، ثم إظهار أثر قراءة الإمام الكسائي في أحكام الأسرة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي؛ وذلك باستقراء الآيات المتعلقة بأحكام الأسرة ثم بيان قراءة الإمام الكسائي لها، ثم المنهج المقارن بمقارنة قراءة الإمام الكسائي بغرضه من القراء ثم المنهج التحليلي بتحليل أسباب اختلاف القراءات وأثر ذلك في الأحكام الفقهية المتعلقة بالأسرة. وقد خلصت الدراسة إلى وجود نماذج فقهية تطبيقية كان لقراءة الإمام الكسائي أثر فيها في اختلاف الفقهاء؛ منها: تحديد من بيده الخلع: الزوج أم القاضي؟ وحكم القرار في البيت للمرأة.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، الإمام الكسائي، الفقه، أحكام الأسرة.

Abstract

This study aimed to introduce the Quranic recitations and Imam Al-Kisa'i, and shows the effect of the recitation of Imam Al-Kisa'i on family-related rulings. The study followed the inductive approach, which consists in extrapolating the verses related to the family rulings, then explaining the recitation of Imam Al-Kisa'i, then applying the comparative approach by contrasting the recitation of Al-Kisa'i with other reciters, then the

analytical approach by analyzing the reasons for the different recitations and their impact on the jurisprudential rulings related to the family. The study concluded that there are applied jurisprudential models impacted by the recitation of Al-Kisa'i resulting in differences amongst scholars, such as determining who has the right to divorce namely the husband or the judge, the ruling on the mandate of the decision in the home for the woman.

Keywords: Quranic Recitations, Al-Kisa'i, Jurisprudence, Family Rulings.

مقدمة

علم القراءات من أشرف العلوم؛ نظراً لارتباطه الوثيق بالقرآن الكريم، وقد قام ثلاثة من العلماء بحصر هذه القراءات ورصدها وتوثيقها وتدوينها، وما زال العالم الإسلامي اليوم يتلو القرآن الكريم بهذه القراءات التي نجد اختلافات بينها، وقد أشرت هذه القراءات في نشوء ثروة فقهية وتشريعية؛ إذ إنأخذ بقراءة دون غيرها أدى إلى ترجيح رأي فقهي على آخر.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

لذا تظهر مشكلة هذه الدراسة في استقراء وتحليل إحدى القراءات القرآنية؛ وهي قراءة الإمام الكسائي للوقف على أثر هذه القراءة في اختلاف الفقهاء وتحديدًا في باب أحكام الأسرة، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية: ما ماهية القراءات القرآنية؟ ومن الإمام الكسائي؟ وما أبرز النماذج التطبيقية لأثر قراءة الإمام الكسائي في أحكام الأسرة؟

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة فيما تضيفه إلى المكتبة القرآنية والفقهية، بإفراد دراسة مستقلة حول أثر قراءة الإمام الكسائي في الاختلافات الفقهية في موضوعات أحكام الأسرة في الفقه الإسلامي.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بالقراءات القرآنية من حيث: بيان ماهيتها، وأنواعها وفوائد تنوعها.
- التعريف بالإمام الكسائي، من حيث: اسمه ونسبه ومولده، وشيوخه، وتلاميذه، وعلمه وثناء العلماء عليه، ومصنفاته، ووفاته.
- تحليل بعض النماذج التطبيقية لأثر قراءة الإمام الكسائي في أحكام الأسرة.

منهجية الدراسة

تتبع هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وذلك باستقراء الآيات المتعلقة بأحكام الأسرة وقراءة الإمام الكسائي لها، ثم المنهج المقارن بمقارنة قراءة الإمام الكسائي بغيره من القراء ثم المنهج التحاليلي بتحليل أسباب اختلاف القراءات، وأثر ذلك في الأحكام الفقهية المتعلقة بالأسرة.

الدراسات السابقة

إنَّ موضوع القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الفقهاء سبق أن تناولته بعض الدراسات عرضاً واستقراءً وتحليلاً؛ منها:

دراسة عبد الرحمن والحنطي (2019)، المعروفة بـ: قراءة الإمام نافع وأثرها في أحكام العبادات- الطهارة والصيام أنموذجًا، إذ تركز هذه الدراسة على إظهار أثر قراءة الإمام نافع المدني في أحكام العبادات من خلال دراسة ثلاثة مسائل فقهية مختارة من سورتي البقرة والمائدة في باب الطهارة والصلوة.

المفرجي، والعباسي، (2018م) الموسومة بـ: نماذج من القراءات القرآنية المتواترة وأثرها في اختلاف الفقهاء، فقد تناولت هذه الدراسة ماهية علم القراءات والقراء، ثم عرضت نماذج من القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الفقهاء وذلك في أبواب: الطهارة، والصلوة، والصيام، والحج.

دراسة عبد الرحمن والحنطي، (2017م) الموسومة بـ: أثر اختلاف القراءات القرآنية في الوصول إلى الحكم الشرعي عند الإمام الشافعي -أمثلة من سورة البقرة-. تخصصت هذه الدراسة في: أثر اختلاف القراءات القرآنية وتحديداً قراءة الإمام الشافعي عن ابن كثير في الوصول إلى الحكم الشرعي، مع عرض مختصر لأراء الأئمة الفقهاء في المسائل الفقهية المختارة من سورة البقرة، وقد ذكرت هذه الدراسة خمس مسائل فقهية مختارة من سورة البقرة، وبينت أثر قراءة الإمام الشافعي على ابن كثير المكي في الوصول إلى الحكم الشرعي.

دراسة الدباغ (2011) المعروفة بـ: القراءات القرآنية وأثرها في الأحكام الشرعية والتفسير القرآنية، فقد تناولت نشأة القراءات القرآنية ومفهومها وأدلة حجيتها، ثم عرضت: أثر القراءات القرآنية في استنباط الأحكام الشرعية، وقد تناولت الأمثلة الآتية: وجوب التتابع في صيام كفارة اليمين، ووجوب النفقة على القريب غير الوارث، ووجوب قضاء رمضان متتابعاً، ثم تحدثت عن أثر القراءات القرآنية في التفاسير القرآنية.

دراسة شندي وعبد الباسط (2006م) وعنوانها: القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الفقهاء، تحدثت الدراسة عن أسباب اختلاف الفقهاء، وتعریف القراءات وبيان أقسامها وحكم القراءة بالشاذ، ثم الحديث عن أثر القراءات في اختلاف الفقهاء.

التعليق على الدراسات السابقة

لا يخفى أن الموضوع بعمومه سبق أن تطرق إليه عدد من الباحثين، بيد أن وجه الإضافة في هذه الدراسة تختص بها في قراءة الإمام الكسائي، فلم يتم الوقوف على دراسة سابقة تناولت أثر قراءة الإمام الكسائي في اختلاف الفقهاء، ثم تركيزها على أبواب أحكام الأسرة.

خطة البحث

في ضوء ما سبق؛ فقد انتظمت خطة البحث في مبحثين؛ هما

– المبحث الأول: التعريف بالقراءات القرآنية وبالإمام الكسائي.

– المطلب الأول: التعريف بالقراءات القرآنية.

– المطلب الثاني: التعريف بالإمام الكسائي.

– المبحث الثاني: نماذج تطبيقية لأثر قراءة الإمام الكسائي في أحكام الأسرة.

– المطلب الأول: هل الخلع بيد الزوج أم بيد القاضي؟

– المطلب الثاني: وطء الزوجة بعد انقضاء الحيض.

– المطلب الثالث: حكم نكاح المتعة.

– المطلب الرابع: القرار في البيت.

– المطلب الخامس: مهر الزوجة التي خلا بها زوجها من غير جماع ثم طلقها.

– المطلب السادس: مقدار متعة المطلقة.

– المطلب السابع: حكم غير أولي الأرببة في الإطلاع على عورات النساء.

– المطلب الثامن: تحريم وراثة النساء كرهاً.

– المطلب التاسع: النهي عن مضارة المرأة لمعاقبها.

– المطلب العاشر: النهي عن عضل الزوجة إلا إذا جاءت بفاحشة مبنية.

– المطلب الحادي عشر: الإحسان للأمة بالزواج أم بالإسلام؟

– إضافة إلى مقدمة وخاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: التعريف بالقراءات القرآنية وبالإمام الكسائي

المطلب الأول: التعريف بالقراءات القرآنية

القراءات في اللغة جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، يقال: قرأً وقراءةً وقرآنًا، فهو قارئٌ من قرأه وقارئه وقارئين؛ أي تلاه، أما كلمة القراءة فتدور معانيها في اللغة على الجماع والضم، فكل شيء جمعته فقد قرأته، وقد سُمي القرآن بذلك؛ لأنَّه جمع القصص والأمر والنهي والوعد والوعد والآيات والسور بعضها إلى بعض (ابن منظور، 1414هـ، ج 1، ص 129). أما القراءات في الاصطلاح؛ فقد عرّفها ابن الجوزي بأنها: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واحتلافها بعزو النافلة

(ابن الجزري، 1999، ص9)، وقيل: هي علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم من تخفيف، وتشديد، واختلاف لفاظ الوحي في الحروف (محيسن، 1984م، ج1، ص9)، ويمكن التوفيق بين التعريفات بالقول إن القراءات القرآنية هي: علم قائم على معرفة اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكن، والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيرها (البناء، 2006م، ص6).

أما الفرق بين القرآن والقراءات؛ فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، أما القراءات فهي اختلاف لفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتنقيل وغيرهما (الزركشي، 1957م، ج1، ص318).

أنواع القراءات القرآنية وفوائد تعددها

نقسم القراءات القرآنية عند القراء إلى قسمين؛ هما

القراءة المتواترة: وهي القراءة التي توفرت فيها شروط القراءة الصحيحة؛ لا وهي: موافقة وجه صحيح في اللغة العربية؛ بمعنى: موافقة القراءة لقواعد النحو، ثم موافقة الرسم العثماني، وهو كيفية كتابة الحروف والكلمات القرآنية التي استقر القرآن عليها زمان عثمان بن عفان رضي الله عنه، والشرط الأخير هو حصول التواتر، والقسم الثاني هو

القراءة الشاذة: وهي القراءة التي لم تتوفر فيها الأركان الثلاثة السابقة (ابن الجزري، 1999، ص18؛ ابن الجزري، د.ت، ج1، ص9؛ الفضلي، 2009م، ص121).

تظهر فوائد تعدد القراءات القرآنية في إبراز نهاية البلاغة وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز، فكل قراءة بمنزلة الآية، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدتها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل، إضافة إلى إظهار الإعجاز فمع كثرة القراءات واختلافها لم يتطرق للقرآن الكريم تضاد ولا تناقض ولا تناقض ولا تناقض، بل كله يصدق بعضه ببعض، وبين بعضه ببعض، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذلك إلا آية بالغة، ويرهان قاطع على صدق من جاء به صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن فوائدها في بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تقييم كتاب ربهم هذا الثانوي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، وبيان تصحيحة، وإنقاذ تحويده، حتى حموه من التحريف، فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً، ولا تقحيمًا ولا ترقيفاً حتى ضبطوا مقدار المدات وتقاويم المدات وميزوا بين الحروف بالصفات، مما لم يهتد إليه فكر أمة من الأمم، وانتهاء بالثروة الفقهية المترتبة على اختلاف القراءات، ففي التعدد ظهور لأحكام فقهية مختلفة، ومن ذلك ما ورد في قول الله تبارك وتعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قَمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَدْبِرُكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} (سورة المائدة: 6) فقد اختلف القراء في قراءة: "وَأَرْجُلَكُمْ" إذ قرأت بالنصب؛ أي: "وَأَرْجَلَكُمْ" ويستفاد من هذه القراءة وجوب غسل الرجلين؛ لأنها معطوفة على الوجه، "فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَدْبِرُكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ"؛ وقرأت بالجر؛ أي "أَرْجَلَكُمْ" ويستفاد من هذه القراءة المسح على الخفين؛ لأنها معطوفة على مسح الرأس "وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ" (ابن الجزري، د.ت، ج1، ص52-53؛ الفتوحجي، 1992م، ج3، ص362؛ قمحاوي، 2006، ص58).

المطلب الثاني: التعريف بالإمام الكسائي

اسْمُهُ وَسَبَبُهُ وَمَوْلَدُهُ: هو أبو الحسن، علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فیروز، مولى بنی أسد الكوفي، الملقب بالكسائی، لکسائِ احرَمْ فِيهِ، وقيل: لأنَّه دخل الكوفة وجاء إلى حمزة بن حبيب الزيات وهو ملتُّف بكساء، فقال حمزة: من يقرأ قفيلاً له: صاحب الكساء، فبقي عليه، وقد ولد في إحدى قرى الكوفة سنة: 119هـ=737م (ابن خلكان، 1971م، ج 3، ص 295؛ الزركلي، 2002م، ج 4، ص 283؛ الطويل، 1985م، ص 92-93).

شیوخه وتلاميذه: انتهت إليه رياسته الإلقاء بالكوفة بعد حمزة الزيات، فأخذ القراءة عرضاً عن حمزة أربع مرات وعليه اعتماده، وعن محمد بن أبي ليلي، وعيسى بن عمر الهمداني، وروى الحروف عن أبي بكر بن عياش، وعن إسماعيل ويعقوب ابنى جعفر قراءة نافع، وعن المفضل الضبي، ورحل إلى البصرة، فأخذ اللغة عن الخليل (الخطيب البغدادي، 2002م، ج 13، ص 345؛ ابن خلكان، 1971م، ج 3، ص 295؛ الطويل، 1985م، ص 92-93).

أخذ عنه القراءة عرضاً وسماعاً: إبراهيم بن زاذان، وإبراهيم بن الحرishi، وأحمد بن جبير، وأحمد بن أبي سريح، وأحمد بن أبي ذهل، وأحمد بن منصور البغدادي، وأحمد بن واصل، وإسماعيل بن مدان، ومحض بن عمر الدورى، وحمدوه بن ميمون، وحميد بن ربيع الخاز، وسريح بن يونس، وسورة بن المبارك، وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل، وعبد الرحمن بن واقد، وعبد الرحيم بن حبيب، وعبد القدس بن عبد المجيد، وعبد الله بن أحمد بن ذكون، وعبد الله بن موسى، وعدى بن زياد، وعلى بن عاصم، وعمر بن حفص المسجدي، وعيسى بن سليمان، والفضل بن إبراهيم، وفوريك بن شبوية، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وقبيبة بن مهران، والليث بن خالد، ومحمد بن سفيان، ومحمد بن سنان، ومحمد بن واصل، والمطلب بن عبد الرحمن، والمغيرة بن شعيب، ونصير بن يوسف، وأبو إياس هارون بن علي الكسائي (ابن الكسائي نفسه) وهارون بن عيسى، وهارون بن يزيد، وهاشم بن عبد العزيز البربرى، ويحيى بن آدم، ويحيى بن زياد الخوارزمي (الخطيب البغدادي، 2002م، ج 13، ص 345؛ ابن خلكان، 1971م، ج 3، ص 295؛ ابن الجزري، 2006م، ج 1، ص 474).

علمه وثناء العلماء عليه: كان صادق اللهجة، واسع العلم بالقرآن الكريم، والعربية، والغريب، وإمام مدرسة الكوفة النحوية، وعمدة نحوبي الكوفة ومرجعهم، قال عنه الشافعى: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي، وقال عنه يحيى بن معين: ما رأيت بعييني هاتين أصدق لهجة من الكسائي، وقال أبو عبيد: كان الكسائي يتخير القراءات، فأخذ من قراءة حمزة ببعض وترك بعضًا، وكان من أهل القراءة، وهي كانت علمه وصناعته، ولم يجالس أحداً كان أضبط ولا أقوم بها منه، وقال أبو بكر الأنباري: اجتمعت في الكسائي أمور، كان أعلم الناس بالنحو، وأوحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن، فكانوا يكترون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم، فيجمعهم ويجلس على كرسي، ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ (ابن الجزري، 2006م، ج 1، ص 474؛ الطويل، 1985م، ص 92-93).

مصنفاته: ألف كتباً كثيرة في اللغة والنحو والقراءة؛ منها: اختلاف العدد، وأشعار المعايير وطرائقها، وقصص الأنبياء، والحرروف، والعدد، والقراءات، والمصادر، والتواير الأصغر، والتواير الأكبر، والتواير الأوسط، والهجاء، ومختصر في النحو، ومعاني القرآن، ومقطوع القرآن، وموصوله (الخطيب البغدادي، 2002م، ج 13، ص 345؛ البغدادي، د.ت، ج 1، ص 668).

وفاته: توفي في: أربُبُويَّةٌ من قرى الري (الحموي)، 1995م، ج 1، ص 162)- في رحلته مع الرشيد إلى خراسان، وتوفي معه محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، فقال الرشيد: دفنا الفقيه والنحو، وكان ذلك سنة 189هـ. (ابن خلkan، 1971م، ج 3، ص 295؛ ابن الجزري، 2006م، ج 1، ص 474).

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية لأثر قراءة الإمام الكسائي في أحكام الأسرة

قام الباحث باستقصاء بعض الكتب التي تناولت موضوع القراءات القرانية وأثرها في اختلاف الفقهاء، وقد انتهى هذا الاستقصاء إلى الوقوف على عدد من النماذج التطبيقية لأثر قراءة الإمام الكسائي في أحكام الأسرة؛ هي:

المطلب الأول: هل الخلع بيد الزوج أم بيد القاضي؟

قال الله تعالى: {وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْنَاهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافُوا أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمُ أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ} (سورة البقرة: 229).

قرأ حمزة "إلا أن يخاف"، بضم اليماء على ما لم يسم فاعله، والفاعل ممحونف، وهو الولاء والحكم وحجه قوله تعالى بعدها: {فَإِنْ خِفْتُمْ فَجْعَلُ الْخُوفَ لِغَيْرِهِمَا} ولم يقل فإن خافا، إذ جعلت الخوف لغير الزوجين، ولو أراد الزوجين لقال: فإن خافا، ويؤخذ من هذه القراءة أن الخلع بيد القاضي، وهو قول: سعيد بن جبير والحسن وابن سيرين. وقرأ الكسائي وبقية القراء: "إلا أن يخاف"، بفتح الياء، وحجهما ما جاء في التفسير "إلا أن يخاف" أي: إلا أن يخاف الزوج والمرأة إلا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فِيمَا يَجِبُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ مِنَ الْحَقِّ وَالْعُشْرَةِ، وفي ذلك دليل على أن الخلع بيد الزوجين، وقد روی هذا القول عن عمر وعثمان وابن عمر إذ كما أن النكاح بيد الزوجين فكذا الخلع، (الفارسي، 1993م، ج 2، ص 332؛ ابن زنجلة، د.ت، ص 135؛ القرطبي، 1964م، ج 3، ص 137؛ الفتوحجي، 2003، ص 87؛ القمحاوي، 2006، ص 35) وقد ذهب إلى ذلك: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة. (السرخسي، 1993م، ج 6، ص 173؛ الزرقاني، 2002م، ج 4، ص 113؛ الشيرازي، 1996م، ج 4، ص 257؛ ابن مفلح، 1997م، ج 6، ص 268).

المطلب الثاني: وطء الزوجة بعد انقضاء الحيض

قال الله تعالى: {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدَى فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأُتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ} (سورة البقرة: 222)

قرأ الكسائي وحمزة وخلف بتشديد الطاء والهاء، أي "حتى يطهرن" (ابن زنجلة د.ت، ص 134-135؛ ابن الجزري، د.ت، ج 2، ص 227) يستفاد من هذه القراءة عدم حل معاشرة

الزوجة إلا بعد انقطاع الحيض والتطهر بالاغتسال؛ لأن التشديد يدل على طهارة أخرى غير انقطاع الدم، ألا وهي الاغتسال، فالزيادة في المبني تدل على الزيادة في المعنى، (القرطبي، 1964، ج 3، ص 88؛ الألوسي، 1415، ج 1، ص 515) وقرأ الباقون "يَطْهُرُن" بـ"تخفيف الطاء وضم الهاء وحاجتهم أن معنى ذلك حتى ينقطع الدم عنهن "فِإِذَا طَهَرُنْ" أي بالاغتسال بالماء. (ابن زنجلة دب، ص 134-135؛ القمحاوي، 2006، ص 35)

المطلب الثالث: حكم نكاح المتعة

قال الله تعالى: {وَالْمُحْصَنَاتُ مِنِ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكْتُ أَيْمَانُكُمْ كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَحْلُّ لَكُمْ مَا وَرَأَءَتُمُ الْكُلُّمُ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا سَافَرْتُمْ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَأَنْتُهُنَّ أَجْوَرُهُنَّ فَرِيشَةٌ وَلَا جُنَاحٌ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفِرِيشَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا حَكِيمًا} (سورة النساء: 24).

قرأ أبي بن كعب وابن عباس وابن جبير وابن مسعود بزيادة "فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فأنوهن أجورهن" - وهي قراءة شاذة - في حين قرأ الكسائي وبقية القراء هذه الآية دون زيادة "إلى أجل مسمى" (ابن جرير الطبرى، 2000م، ج 8، ص 176؛ القرطبي، 1964، ج 5، ص 130؛ الشوكانى، 1414هـ، ج 1، ص 518).

يستدل بهذه القراءة على جواز نكاح المتعة، لكن هذه القراءة شاذة، وهي بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين، ولا يجوز لأحد أن يلحق في كتاب الله تعالى شيئاً لم يأت به الخبر القاطع (ابن جرير الطبرى، 2000م، ج 8، ص 179).

إن نكاح المتعة كان جائزًا في بداية الإسلام ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه، قالت السيدة عائشة رضي الله عنها: تحريمها ونسخها في القرآن، وذلك في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ هُمْ لُفُورُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكْتُ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَيْرُ مُلُومِينَ} (سورة المؤمنون: 5-6) وليس المتعة نكاحاً ولا ملك يمين، (القرطبي، 1964، ج 5، ص 130؛ الشوكانى، 1415هـ، ج 1، ص 518)، قال الطبرى: "وأما ما روى عن أبي بن كعب وابن عباس من قراءتهما: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى)، فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين. وغير جائز لأحد أن يلحق في كتاب الله تعالى شيئاً لم يأت به الخبر القاطع العذر عن لا يجوز خلافه." (ابن جرير الطبرى، 2000، ج 8، ص 179) إضافة إلى ما سبق، فقد وردت نصوص صريحة تؤكد قراءة الكسائي وبقية القراء، وذلك في الرويات الصحيحة التي توكل نسخ جواز نكاح المتعة، فعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الخمر الإنسانية، (البخاري، 1422هـ، ج 5، ص 135، رقم: 4216) وعن الربيع بن سيررة الجهنمي، أن أباه، حنته، آتاه كأن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقال: "يا أباها الناس، إني قد كنت أذت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيمة، فمن كان عنده منه شيء فليخرج سبيلاه، ولا تأخذوا مما أتيتموه هن شيئاً". (مسلم، دب، ج 2، ص 1025، رقم: 21-2106).

نختم هذه المسألة بالقول: إنَّ فقهاء المذاهب الأربعة اتفقوا على تحريم نكاح المتعة، أما إجازة ابن عباس لها، فقد رُوي أنَّه رجع عن ذلك. (النيسابوري، 2004، ج 5، ص 72؛ القاضي عياض، 1998م، ج 4، ص 537؛ النووي، 1392هـ، ج 9، ص 179)

المطلب الرابع: القرار في البيت

قال الله تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرِّجْ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقْنَ الصَّلَاةَ وَاتَّبِعْ الرَّكَأَةَ وَأَطْعِنْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطْهِرُكُمْ تَطْهِيرًا} (سورة الأحزاب: 33).

قرأ نافع وعاصم "وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ" بفتح الفاف فقد رأوا في "قرن" أنها من الاستقرار، وأصله: واقررن مثل: أغضبن، فحدفوا الراء الأولى لقل الصعيف وحولوا فتحتها إلى الفاف وحدفوا الألف أيضاً، لأنَّ الفاف تحركت فصار "وقرن". في حين قرأ الكسائي وبقية القراء "وَقَرْنَ" بكسر الفاف، فقد رأوا في "قرن" أنها من الوفار، يقال: وقر يقر، والأمر منه: قروا وللنساء قرن مثل عند وكلن (ابن خالويه، م 1979، ص 290؛ النيسابوري، 1981م، ص 358؛ ابن زنجلة دبت، ص 577؛ ابن الجزري، د. ت، ج 2، ص 348؛ الفحاوي، 2006، ص 163؛ محيسن، 1984م، ج 1، ص 441).

أمرت الآية الكريمة نساء النبي صلى الله عليه وسلم بالوقار في البيوت، أي لزوم السكينة وهو ما دلت عليه قراءة الكسائي وبقية القراء، وكذلك الاستقرار في البيوت وعدم الخروج إلا لضرورة أو عذر وهو ما دلت عليه قراءة نافع وعاصم. ولا ريب أنَّ كلاً الأمرين مطلوب من نساء النبي صلى الله عليه وسلم بدلاًلة القرآن الكريم، وإن كان الخطاب لنساء النبي صلى الله عليه وسلم فقد دخل غيرهن فيه بالمعنى، فالمسلمة ملزمة بالاستقرار والوقار في بيتهما وعدم الخروج إلا لضرورة أو عذر (الجصاص، 1405هـ، ج 5، ص 229؛ ابن العربي، 2003م، ج 3، ص 568؛ القرطبي، 1964، ج 14، ص 179).

المطلب الخامس: مهر الزوجة التي خلَّ بها زوجها من غير جماع ثم طلقها

اختلاف القراء في {تَمْسُوهُنَّ} في موضعين في سورة البقرة؛ هما: قوله تعالى: {وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَّفْ مَا فَرَضْتُمْ} (سورة البقرة: 237) وقوله تعالى: {لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرُضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً} (سورة البقرة: 236) وفي سورة الأحزاب، قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَحْتَمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ} (سورة الأحزاب: 49) إذ قرأ الكسائي وحمزة وخلف "تمسوهن" بضمَّ التاءِ وآلفِ بعْدَ الْمِيمِ، أي: "تُمَاسُوهُنَّ" في حين قرأ بقية القراء بفتح التاءِ ومنْ غير آلفِ، أي "تَمَسُوهُنَّ". (ابن الجزري، د. ت، ج 2، ص 228؛ ابن مجاهد، 1400هـ، ص 183)

إنَّ الحجَّةَ لقراءة الكسائي وغيره من أثبت الألف أنَّ "ماسَّ" فعل من اثنين، وأنَّ المensis وإن كان من الرجل يbid أنَّ المرأة مشاركة فيه، ويؤيد ذلك قوله تعالى: {مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا} (سورة المجادلة: 3) أما الحجَّةَ لمن قرأ "تمسوهُنَّ" أنَّ الرجل هو المنفرد بالمبسيس، ويؤيد ذلك قوله تبارك

وتعالى على لسان السيدة مريم عليها السلام: {وَلَمْ يَمْسِسْنِي بَشَرٌ} (سورة مريم: 20) فقد أسدت الفعل إليهما.

ترتب على هذه القراءة أثر عملي تمثل في اختلاف الفقهاء في مسألة: من طلق زوجته إن خلا بها ولم يجامعها، فهل يجب لها مهراً أم لا؟ فذهب الحنفية والحنابلة أن للزوجة التي خلا بها زوجها من غير جماع ثم فارقها، لها جميع المهر وعليها العدة، وقد أخذوا بقراءة "تمسوهن" فالزوجة التي خلا بها زوجها من غير جماع ثم طلقها لها جميع المهر وعليها العدة؛ ذلك أن الطلاق بعد الخلوة مثل الوطء، فلو خلا بها، ومسها بيده: استحقت كامل المهر، في حين ذهب المالكية والشافعية أن الخلوة من غير جماع لا توجب المهر كاملاً بل نصف المهر ولا توجب عدّة؛ أخذوا بقراءة الكسائي وغيرها "تمسوهن"، أي الجماع. (ابن الهمام، د.ت، ج 4، ص 172؛ ابن رشد، 2004م، ج 3، ص 48؛ النفاوي، 1995م، ج 2، ص 36؛ النووي، د.ت، ج 18، ص 126؛ البهوي، د.ت، ج 5، ص 151)

المطلب السادس: مقدار متعة المطلقة

قال الله تعالى: {وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُفْتَرِ قَدْرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًا عَلَى الْمُحْسِنِينَ} (سورة البقرة: 236).

قرأ الكسائي وخلف وابن عامر وحفص عن عاصم: "قدر... قدر"، بفتح الدال في الكلمتين، في حين قرأ بقية القراء "قدر... قدر"، بتسكين الدالين، (ابن مجاهد، 1400هـ، ص 184؛ الأزهري، 1991م، ص 208؛ النيسابوري، 1981م، ص 147) وقد احتاج الكسائي وغيرها من ذهب إلى قراءة فتح الدال لأن الاسم هو التقدير، وأن القدر هو أن تقدر الشيء بالشيء؛ واستدلوا بقوله تعالى: {فَسَأَلَتْ أُودِيَّةٌ بِقَرْهَا} (سورة الرعد: 17) أما من سكن الدال من القراء فقد احتاج بأن القدر هو المصدر، وقرنه الوسع في الآية (ابن خالويه 1979م، ص 98؛ ابن زنجلة د.ت، ص 137).

يمكن أن تكون ثمرة الخلاف بين القراءتين ثمرة نظرية؛ لأن قراءة الكسائي وغيرها تشير إلى معنى الوسع والمقدرة؛ أي على الموسوع مقدار طاقته وعلى المفتر مقدار طاقته، أما قراءة بقية القراء، فيمكن حملها على معنى القدر والمنزلة، فيكون المعنى على الموسوع بما يتناسب قدره ومنزلته وعلى المفتر كذلك، وبذا يكون المطلق مأموراً بأن يتمتع المطلقة قدر استطاعته ووسعه، ثم إن هذه المتعة تعبّر عن قدره ومقامه ومنزلته؛ فهي مقياس أخلاقي فضلاً عن كونها التزام شرعي (حبش 1999، ص 288).

المطلب السابع: حكم غير أولي الأربة في الاطلاع على عورات النساء

قال الله تعالى: {وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبَدِّلْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلِيَضْرِبُنَّ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُبُوبِهِنَّ وَلَا يُبَدِّلْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعْوِتِهِنَّ أَوْ أَبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعْوِتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعْوِتِهِنَّ أَوْ نِسَانِهِنَّ أَوْ مَلَكَتْ أَيْمَانِهِنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرُ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا

عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَصْرِبُنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُهُمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ { (سورة النور: 31).

اختلف القراء في قراءة: "غَيْرُ أُولَى الْإِرْبَةِ" هم الرجال الذين لا حاجة لهم في النكاح إما لفقد الشهوة، وإما لفقد المعرفة، وإما للقرف والمسكنة، (الراذب الأصفهاني، 1412هـ، ص72؛ الرازبي، 1420هـ، ج23، ص366؛ القرطبي، 1964هـ، ج12، ص234؛ الألوسي، 1415هـ، ج9، ص339) إذ قرأ الكسائي وابن كثير ونافع وأبو عمرو ومحنة وحفص عن عاصم "غَيْرٌ" بكسر الراء، في حين قرأ بقية القراء "غَيْرٌ" بفتح الراء (ابن مجاهد، 1400هـ، ص455؛ النيسابوري، 1981م، ص318؛ الداني، 1984م، ص161؛ ابن الجوزي، د. ت، ج2، ص332).

احتاج الكسائي وغيره بأن قراءة الكسر على اعتبار أنه وصف للتابعين، فيكون المعنى: لا يبدين زينتهن إلا للتابعين الذين لا إربة لهم في النساء، في حين احتاج من قرأ بفتح الراء أي بالنص على أنه استثناء بحيث يكون المعنى لا يبدين إلا للتابعين إلا أولي الإربة فلا يبدين زينتهن لهم، أو أنه حال، فيكون المعنى: أو التابعين لا مریدین النساء أي في هذه الحال (الأزهري، 1991هـ، ج2، ص205؛ ابن خالويه 1979هـ، ص261؛ ابن زنجلة د.ت، ص496؛ الفمحاوي، 2006هـ، ص144).

ثمرة الخلاف

لا خلاف أن القراءتين متوجهان إلى وجوب منع التابعين من أولي الإربة من الدخول على النساء، لكن قراءة الكسر يفهم منها منع خلطة ذوي الإربة بالنساء إلا إذا لم يلحظ منهم الأرب نحو النساء، أما قراءة الفتح فيفهم منها منعهم من الدخول على النساء بسائر الأحوال. (حبش، 1999).

المطلب الثامن: تحريم وراثة النساء كرهاً

قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا} (سورة النساء: 19).

كان من عادة العرب في الجاهلية أنه إذا مات الرجل يلقى ابنه من غيرها أو أقرب عصبه ثوبه على المرأة فيصير أحق بها من نفسها ومن أوليائها، فإن شاء تزوجها بغير صداق إلا الصداق الذي أصدقها الميت، وإن شاء زوجها من غيره وأخذ صداقها ولم يعطها شيئاً، وإن شاء عضلها لتقديمي منه بما في الميت أو ورثته من الميت أو تموت فيرثها، فأنزل الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا} (سورة النساء: 19) (القرطبي، 1964هـ، ج5، ص94).

قرأ الكسائي ومحنة "كَرْهًا" بضم الكاف، في حين قرأ بقية القراء "كَرْهًا" بفتح الكاف، (الأزهري، 1991هـ، ص297؛ النيسابوري، 1981هـ، ص177؛ ابن زنجلة د.ت، ص95) وقد احتاج من قرأ بضم الكاف أي بمشقة، ومن قرأ بفتح الكاف، أي إجباراً، وذلك بأن الكره من فعل الإنسان؛ أي ما أكره الإنسان نفسه عليه، أما الكره فهو ما أُجبر عليه الإنسان؛ أي ما أكره هكذا غيرك عليه (ابن خالويه 1979هـ، ص122؛ ابن زنجلة د.ت، ص195؛ الراذب الأصفهاني، 1412هـ، ص707؛ الزبيدي، د.ت، ج36، ص).

تظهر نتيجة الخلاف في تحرير وراثة النساء كرهاً أو كرهاً، إذ لا يصح إجبار المتوفى عنها زوجها على نكاح من لا تريده، ولا يصح كذلك إل姣ها إلى ذلك. (الرازي، 1420هـ، ج 28، ص 14؛ القرطبي، 1964، ج 5، ص 95؛ حبس 1999، ص 289)

المطلب التاسع: النهي عن مضاراة المرأة لِمُطلقاً

قال الله تعالى: {وَالْوَالَّدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَادُهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكَسُوتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تَكَفُّنَ نُفْسِنَ لَا وَسْعَهَا لَا ثَضَارٌ وَالِدَّةُ بِوْلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوْلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ} (سورة البقرة: 233) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (لا ثضار ووالدة) رفعاً، في حين قرأ الكسائي وبقيه القراء (لا ثضار) نصباً، (ابن مجاهد، 1400هـ، ص 183؛ الأزهري، 1991م، ص 205؛ النيسابوري، 1981م، ص 146؛ الداني، 1984م، ص 81؛ ابن الجوزي، د.ت، ج 2، ص 227) وقد احتاج من قرأ بالرفع بأن تضار فعل مضارع من "ضار" مرفوع لتجزءه من الناصب والجازم، ولا: نافية ومعناها النهي للمشاكلة، والحجة لمن نصب: أن تضار فعل مضارع من "ضار" ولا نافية والفعل مجزوم بها ثم تحرك الراء الأخيرة تخلصاً من القاء الساكنيين. (ابن خالويه 1979، ص 97؛ ابن زنجلة د.ت، ص 136؛ محيسن، 1984، ج 2، ص 181) أما نتيجة الخلاف بين القراءتين، فلا شك بأن النهي عن المضاراة موجود في كلتا القراءتين، ففي قراءة الكسائي "الفتح" نهي محض، وفي قراءة الرفع خبر أفاد معنى النهي، وهذا المعنى متوفّر في القراءتين، بيد أن قراءة الرفع تتضمّن إثارة الدافع الإنساني ومشاعر الأمومة بـألا تقوم الأم بيذاء نفسها وولدها نكبة بالمطلق. (القرطبي، 1964، ج 3، ص 167؛ حبس 1999، ص 287)

المطلب العاشر: النهي عن عضل الزوجة إلا إذا جاءت بفاحشة مبنية

قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلوْهُنَّ لِتَدْهِبُوْا بِعَضُّ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِيْنَةٍ وَعَشْرُوْهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرْهُنَّهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَتَكَرَّهُوْهَا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا} (سورة النساء: 19) اختلف القراء في كسر الياء وفتحها في قوله: "مُبِيْنَةٍ"، فقرأ ابن كثير وعاصم ونافع وأبو عمر "مُبِيْنَةٍ"، "بفتح الياء، في حين قرأ الكسائي وابن عامر وحفص عن عاصم "مُبِيْنَةٍ"، "بكسر الياء، في نهت الآية 230) نهت الآية عن عضل الرجل زوجته إلا إذا جاءت بفاحشة، وقد اختلف في معنى الفاحشة هنا؛ فقيل: الزنا، وقيل: البغض والنشوز، (القرطبي، 1964، ج 5، ص 95) أما نتيجة الخلاف بين القراءتين

قراءة الكسر: الفاحشة هنا اسم فاعل؛ أي إن الفاحشة ظاهرة، وكأنها الفاعلة المبنية، أما قراءة الفتح فالفاحشة اسم مفعول من المتدعي فمن يدعى الفاحشة؛ يلزم أنه يبيّنها كي تكون واضحة مكتشفة (ابن خالويه، 1401، ج 1، ص 121؛ الأزهري، 1991، ج 1، ص 297-298؛ محيسن، 1988، ج 1، ص 403-404) فعلى القراءتين يجوز عضل المرأة إن ظهرت الفاحشة هنا؛ فقيل: مبنية أم مبنيّة.

المطلب الحادي عشر: الإحسان للأمة بالزواج أم بالإسلام؟

قال الله تعالى: {وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَتَّكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكْتُ أَيْمَانَكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَإِنَّكُحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ عَيْرَ مُسَافَحَاتٍ وَلَا مُتَّخِدَاتٍ أَخْدَانٍ فَإِذَا أَحْسَنْ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعِدَابِ ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرُكُمْ وَاللهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ} (سورة النساء: 25) قرأ عاصم وحمزة والكسائي "فإذا أحصل" بفتح الألف والصاد، والباقيون بضم الألف وكسر الصاد "فإذا أحصل" (ابن مجاهد، 1400، ج 1، ص 231) والمعنى: "فإذا أحصل" بفتح الألف والصاد؛ أي أسلمن، أما "فإذا أحصل" بضم الألف وكسر الصاد؛ أي بالزواج، جعلوه مفعولات بإحسان أزواجهن إياهن، (ابن زنجلة، دبت، ج 1، ص 198؛ القمحاوي، 2006، ص 53).

وأثر الخلاف بين القراءتين يظهر فيما لو زنت الأمة المسلمة؛ جلت نصف الحرفة، وإسلامها هو إحسانها، فلا تحد الأمة الكافرة إن زنت على قراءة الكسائي، أما قراءة الضم، فلا يكون الإحسان إلا بالزواج (الجصاص، 1405، ج 3، ص 124؛ القرطي، 1964، ج 5، ص 143).

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة للتعریف بالقراءات القرآنية، ثم التعريف بالإمام الكسائي، وهدفها الرئيس هو إظهار أثر قراءة الإمام الكسائي في أحكام الأسرة، وقد انتهت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن القراءات القرآنية هي: علم قائم على معرفة اتفاق الناقلتين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئات النطق والإبدال وغيرها.
- إن الاختلاف في القراءات القرآنية له أثر واضح في الأحكام الفقهية.
- تعد قراءة الكسائي من أبرز القراءات القرآنية؛ نظراً لكون الكسائي واسع العلم بالقرآن الكريم وإمام مدرسة الكوفة النحوية.
- إن لقراءة الكسائي أثر في ترجيح الرأي الفقهي القائل بأن الخلع بيد الزوجين لا بيد القاضي.
- إن لقراءة الكسائي أثر في ترجح الرأي الفقهي القائل بعدم جواز جماع الزوجة الحائض إلا بعد انقضاء الحيض والاغتسال.
- أيدت قراءة الكسائي ما ذهب إليه فقهاء المذاهب من حرمة نكاح المتعة.
- ذهبت قراءة الكسائي أن قرار المرأة في بيتها يعني المكوث بوقار، ولا تتعارض مع القراءة الأخرى، ويمكن الجمع بين القراءتين بأن المسلمة ملزمة بالاستقرار والوقار في بيتها وعدم الخروج إلا لضرورة أو عذر.

- إنَّ لقراءة الكسائيِّ أثُرٌ في ترجيح الرأيِّ الفقهيِّ القائل باستحقاق المرأة نصف المهر إذا خلا بها زوجها دون دخول.
 - لا يوجد أثر عمليٌ في قراءة الكسائيِّ لآية "وَمَنْعُوهُنَّ عَلَى الْمُؤْسِعِ قَرْهُ وَعَلَى الْمُفْتَرِ قَرْهُ،" بل يمكن حمل قراءة الكسائيِّ على أنَّ الموسوع قرْهُ وعلى المفتر مقدار طاقته، أما قراءة بقية القراء، فتحمل على أنَّ المتعة بناءٌ على القدر والمنزلة والمقام.
 - لا يوجد أثر عمليٌ في قراءة الكسائيِّ لآية "إِنَّ أَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجُلُّ لَكُمْ أَنْ تَرَوُا النِّسَاءَ كَرْهًا،" إذ لا يصح إجبار المتوفى عنها زوجها على نكاح من لا تزيد، ولا يصح كذلك إجاؤها إلى ذلك عن طريق عضل الزواج عنها، ولو كان ذلك من غير إجبارها على شخص بعينه.
 - لا يوجد أثر عمليٌ في قراءة الكسائيِّ لآية "لَا تُضَارَّ وَالدَّةُ بِوَلْدِهَا،" إذ إنَّ النهي عن المضاراة موجود في كلتا القراءتين.
- هذا وتوصي الدراسة إفراد بقية القراءات القرآنية بالبحث والدرس لبيان أثرها في اختلاف الفقهاء.

المراجع العربية

- ابن الجزري، محمد بن محمد. (1999م)، *منجد المقرئين ومرشد الطالبين*، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الجزري، محمد بن محمد. (2006م)، *غاية النهاية في طبقات القراء*، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الجزري، محمد بن محمد. (د. ت)، *النشر في القراءات العشر*، تحقيق: علي الضباع، ط١، القاهرة: المطبعة التجارية الكبرى.
- ابن العربي، أبو بكر، محمد بن عبد الله. (2003م)، *أحكام القرآن*، تحقيق: محمد عطا، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد. (د.ت)، *فتح القدير*، دار الفكر.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1979م)، *الحجۃ في القراءات السبع*، تحقيق: د. عبد العال مكرم، ط١، بيروت: دار الشروق.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد. (1971م)، *وقيت الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، تحقيق: إحسان عباس، ط١، بيروت: دار صادر.
- ابن رشد، محمد بن أحمد. (2004م)، *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*، ط١، القاهرة: دار الحديث.

- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد. (د.ت)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت: دار الرسالة.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى. (1400هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، القاهرة: دار المعارف.
- ابن مفلح، إبراهيم بن محمد. (1997م)، المبدع في شرح المقنع، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ)، لسان العرب، ط3، بيروت: دار صادر.
- الأزهري، محمد بن أحمد. (1991م)، معاني القراءات، ط1، جامعة الملك سعود: مركز البحوث في كلية الآداب.
- الألوسي، محمود بن عبد الله. (1415هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عطية، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: محمد الناصر، ط1، الرياض: دار طوق النجاة.
- البغدادي، إسماعيل بن محمد. (د.ت)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- البناء، أحمد بن محمد الدمياطي. (2006م)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تحقيق: أنس مهرة، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية.
- البهوتى، منصور بن يونس. (د، ت)، كشاف القناع عن متن الإقناع، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- الجصاص، أحمد بن علي. (1405هـ)، أحكام القرآن، تحقيق: محمد قمحاوي، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- حبس، محمد. (1999م)، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، ط1، دمشق: دار الفكر.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1995م)، معجم البلدان، ط2، بيروت: دار صادر.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (2002م)، تاريخ بغداد، تحقيق: د. بشار معروف، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الخطيب، عبد اللطيف. (2002م)، معجم القراءات، ط1، دمشق: دار سعد الدين.
- الداني، عثمان بن سعيد. (1984م)، التيسير في القراءات السبع، ط2، بيروت: دار الكتب العربية.

- الدバغ، عبد السنار حامد. (2011م)، القراءات القرآنية وأثرها في الأحكام الشرعية والتفاسير القرآنية، مجلة البحث والدراسات الإسلامية، (2)، 125-148.
- الرازي، محمد بن عمر. (1420هـ)، مفاتيح الغيب، ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد. (1412هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان الداودي، ط1، دمشق: دار القلم.
- الزبيدي، محمد بن محمد. (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهدایة.
- الزرقاني، عبد الباقی بن يوسف. (2002م)، شرح الزرقاني على مختصر خليل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزرکشي، محمد بن عبد الله. (1957م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد إبراهيم، ط1، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- الزرکلي، خير الدين بن محمود. (2002م)، الأعلام، ط15، بيروت: دار العلم للملائين.
- السرخسي، محمد بن أحمد. (1993م)، المبسوط، ط1، بيروت: دار المعرفة.
- شندی، إسماعيل، وعبد الباسط، تقى الدين. (2006م)، القراءات القرآنية وأثرها في اختلاف الفقهاء، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، (7)، 307-354.
- الشوکاني، محمد بن علي. (1414هـ)، فتح القدیر الجامع بين فنی الروایة والدرایة من علم التفسیر، ط1، دمشق: دار ابن کثیر.
- الشيرازی، إبراهیم بن علی. (1996م)، المنهب في فقة الإمام الشافعی، تحقيق: د. محمد الزحیلی، ط1، دمشق: دار القلم.
- الطبری، محمد بن جریر. (2000م)، جامع البيان في تأویل القرآن، تحقيق: أحمد شاکر، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الطویل، السيد رزق. (1985م)، مدخل في علوم القراءات، مكة المكرمة: المكتبة الفیصلیة.
- عبد الرحمن، ابتهاج، والحنطي، سناء. (2017م)، أثر اختلاف القراءات القرآنية في الوصول إلى الحكم الشرعي عند الإمام الشافعی -أمثلة من سورة البقرة، مجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، (13)، 95-118.
- عبد الرحمن، ابتهاج، والحنطي، سناء. (2019م)، قراءة الإمام نافع وأثرها في أحكام العبادات- الطهارة والصيام أنموذجاً، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، (46)، 1، 201-220.
- عياض، عياض بن موسى. (1998م)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، ط1، مصر: دار الوفاء.

- الفارسي، الحسن بن أحمد. (1993م)، *الحجۃ للقراء السبعة*، تحقيق: بدر الدين قهوجي، ط2، دمشق: دار المأمون للتراث.
- الفضلي، عبد الهادي. (2009م)، *القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف*، ط4، بيروت: مركز الغدير.
- القرطبي، محمد بن أحمد. (1964م)، *الجامع لأحكام القرآن*، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفیش، ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية.
- القطان، مناع خليل. (2000م)، *مباحث في علوم القرآن*، ط3، القاهرة: مكتبة المعارف.
- قمحاوي، محمد الصادق. (2006)، *طلاع البشر في توجيه القراءات العشر*، ط1، القاهرة: دار العقيدة.
- القتوجي، محمد صديق خان بن حسن. (1992م)، *فتح البيان في مقاصد القرآن*، ط1، بيروت: المكتبة العصرية.
- القتوجي، محمد صديق خان بن حسن. (2003م)، *نيل المرام من تفسير آيات الأحكام*، تحقيق: محمد إسماعيل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- محيسن، محمد سالم. (1988)، *المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة*، ط2، بيروت: دار الجيل.
- محيسن، محمد محمد. (1984م)، *القراءات وأثرها في علوم العربية*، ط1، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.
- مسلم، مسلم بن الحاج. (دت)، *صحيح مسلم*، تحقيق: محمد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- المفرجي، عبد الرحمن، والعباسي، حيدر. (2018م)، *نماذج من القراءات القرآنية المتواترة وأثرها في اختلاف الفقهاء*، مجلة أداب الفراهيدي، (10) 34، 254-232.
- النفراوي، أحمد بن غانم. (1995م)، *الفوائد الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني*، ط1، بيروت: دار الفكر.
- النwoي، يحيى بن شرف. (1392هـ)، *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحاج*، ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- النوساibوري، أحمد بن الحسين. (1981م)، *المبسot في القراءات العشر*، تحقيق: سبيع حمزة، ط1، دمشق: مجمع اللغة العربية.
- النوساibوري، محمد بن إبراهيم. (2004م)، *الإشراف على مذاهب العلماء*، تحقيق: صغير الأنصاري، ط1، رأس الخيمة: مكتبة مكة الثقافية.

References (*in arabic*)

- Abdel-Rahman, Ibtihaj. & Al-Hunaiti, Sana. (2017 AD). The impact of Different Quranic Readings in Reaching the Legal ruling of Imam Al-Shafi'i: Examples from Surat Al-Baqarah, *The Jordanian Journal of Islamic Studies*, (13) 2, pp. 95-118.
- Abdel-Rahman, Ibtihaj. & Al-Hunaiti, Sana. (2019 AD). Imam Nafeh's Construing and its Impact on the Provisions of Worship: Purity and Fasting as a Model, *Studies Journal, Sharia and Law Sciences*, (46) 1, pp. 201-220.
- Al-Alusi, Mahmoud bin Abdullah. (1415 AH). *The spirit of meanings in the interpretation of the Noble Qur'an and the Seven Mathani*. Editing: Ali Attia, 1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Alamia.
- Al-Azhari, Muhammad bin Ahmed. (1991AD). *Meanings of Readings*. 1st Edition, King Saud University: Research Center of the College of Arts.
- Al-Baghdadi, Ismail bin Muhammad. (NO DATE). *Gift of those who know, the names of the authors, and the effects of the compilers*. Beirut: Dar Ihyaee Al-Turat Al Arabi (Arab Heritage).
- Al-Bahouti, Mansour bin Younes. (NO DATE). *Kashaf Al-Qinaa Ala Matni Al-Iqnaa: Exploring the Mask on the Board of Persuasion*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya.
- Al-Banna', Ahmed bin Muhammad Al-Damiati. (2006AD). *Ithaf Fadla Al-bashar in the Fourteen Readings*, Editing: Anas Mahra, 3rd Edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya.
- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail. (1422 AH). *Sahih Al-Bukhari*, Editing: Muhammad Al-Nasser, 1st edition, Riyadh: Dar Touq Al-Najat.
- Al-Dabbagh, Abdul Sattar Hamid. (2011AD). Quranic Readings and their Impact on Jurisprudence Rulings and Quranic Interpretations, *Journal of Islamic Research and Studies*, (2) 23, pp. 125-148.
- Al-Dani, Othman bin Saeed. (1984AD). *Facilitation in the Seven Readings*, 2nd Edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Arabia.

- Al-Fadhli, Abdul-Hadi. (2009AD). *Quranic Readings: History and Definition*, 4th Edition, Beirut: Al-Ghadeer Center.
- Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed. (1993AD), *Al-Hujjah for the Seven Readers*, Editing: Badr Al-Din Kahwaji, 2nd edition, Damascus: Dar Al-Ma'moun Li Al-Turath.
- Al-Hamawi, Yaqut bin Abdullah. (1995AD), *Mu'jam Al-Buldan*, 2nd edition, Beirut: Dar Sader.
- Al-Jassas, Ahmed bin Ali. (1405 AH). *The Provisions of the Qur'an*, Editing: Muhammad Qamhawi, 1st edition, Beirut: Dar Ihyaee Al-Turat Al Arabi (House of Revival of the Arab Heritage).
- Al-Khatib Al-Baghdadi, Ahmed bin Ali. (2002AD). *History of Baghdad*, Editing: Dr. Bashar Maarouf, 1st edition, Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami.
- Al-Khatib, Abdul Latif. (2002AD). *Glossary of Readings*, 1st edition, Damascus: Dar Saad Al-Din.
- Al-Mafarji, Abd Al-Rahman. & Al-Abbasi, Haider. (2018AD). Examples of Frequent Quranic Readings and their Impact on the Divergence Amongst jurists, *Al-Farahidi Arts Journal*. (10) 34. 232-254.
- Al-Nafrawi, Ahmed bin Ghanem. (1995 AD). *Al-Fawakeh Al-Dawani on the Message of ibn Abi Zaid Al-Qayrawani*, 1st edition, Beirut: Dar Al-Fikr.
- Al-Nisaburi, Ahmed bin Al-Hussein. (1981 AD). *Al-Mabsout in the Ten Readings*, Editing: Subei Hamza, 1st edition, Damascus: The Arabic Language Academy.
- Al-Nisaburi, Muhammad bin Ibrahim. (2004 AD). *Supervision of the Scholars' Doctrines*, Editing: Sagheer Al-Ansari, 1st edition, Ras Al-Khaimah: Makkah Cultural Library.
- Al-Qanouji, Muhammad Siddiq Khan Bin Hassan. (1992 AD). *Fath Al-Bayan fi Maqasid Al-Qur'an*, 1st edition, Beirut: Al-Maktaba Al-Asriyyah.

- Al-Qanouji, Muhammad Siddiq Khan Bin Hassan. (2003 AD). *Neil Al-Maram from the Interpretation of the verses of Rulings*, Editing: Muhammad Ismail, 1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmia.
- Al-Qattan, Manna Khalil. (2000 AD). *Topics on the Sciences of the Qur'an*, 3rd edition, Cairo: Al-Maarif Library.
- Al-Qurtubi, Muhammad bin Ahmed. (1964 AD). *Al-Jami' Ahkam Al-Qur'an*, Editing: Ahmed Al-Bardouni and Ibrahim Atfayyesh, 2nd Edition, Cairo: Dar Al-Kutub Al Masriya.
- Al-Raghib Al-Asfahani, Al-Hussein bin Muhammad. (1412 AH). *Al-Mufradat fi Gharib Al-Qur'an*, Editing: Safwan Al-Dawudi, 1st Edition, Damascus: Dar Al-Qalam.
- Al-Razi, Muhammad bin Omar. (1420 AH). *Mafatih Al-Ghayb*, 3rd edition, Beirut: Dar Ihyaee Al-Turat Al Arabi (House of Revival of the Arab Heritage).
- Al-Sarkhasi, Muhammad bin Ahmed. (1993 AD). *Al-Mabsout*, 1st Edition, Beirut: Dar Al-Marefa.
- Al-Shawkani, Muhammad bin Ali. (1414 AH). *Fath Al-Qadeer, Combining between the arts of Narration and Know-how under the Science of Tafseer (Interpretation)*, 1st edition, Damascus: Dar Ibn Katheer.
- Al-Tabari, Muhammad bin Jarir. (2000 AD). *Al-Bayan in the Interpretation of the Qur'an*. Editing: Ahmed Shaker, 1st edition, Beirut: Al-Risala Foundation.
- Al-Zarkali, Khair Al-Din Bin Mahmoud. (2002 AD). *Al-Aalam*, 15th edition, Beirut: Dar Al-Ilm li Al-Malayeen.
- Al-Zarkashi, Muhammad bin Abdullah. (1957 AD). *Al-Burhan in the Sciences of the Qur'an*. Editing: Muhammad Ibrahim, 1st edition, Cairo: Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiya.
- Al-Zarqani, Abdul-Baqi bin Youssef. (2002 AD). *Al-Zarqani's Explanation of Mukhtasar Khalil*. 1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya.

- Al-Zubaidi, Muhammad bin Muhammad. (NO DATE). *Taj Al-Arrous Min Jawaher Al-Qamous: Crown of the Bride from the Gems of Al-Qamous*, Dar Al-Hidaya.
- Ayyad, Ayyad bin Musa. (1998 AD). *Completing the Teacher with the Benefits of Muslim*, Editing: Dr. Yahya Ismail, 1st Edition, Egypt: Dar Al-Wafaa.
- Eltahawy, Ahmed bin Mohammed. (1417 AH). *A Summary of the Divergence Amongst Scholars*. Editing: Dr. Abdullah Ahmad, 2nd Edition, Beirut: Dar Al-Bashaer Al-Islamiya.
- Habash, Muhammad. (1999 AD). *Frequent Readings and their Impact on the Qur'anic Drawing and Legal Rulings*. 1st edition, Damascus: Dar Al-Fikr.
- Ibn Al-Arabi, Abu Bakr, Muhammad bin Abdullah. (2003 AD). *Ahkam Al-Qur'an*, Editing: Muhammad Atta, 3rd Edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Alamia.
- Ibn Al-Hammam, Muhammad bin Abdul Wahid. (NO DATE), *Fath Al-Qadeer*, Dar Al-Fikr.
- Ibn Al-Jazari, Muhammad bin Muhammad. (1999 AD), *Munjid Almoqrieen wa Mursid Al-Talibeen: The Savior of the Reciters and the Guide of the Seekers*, 1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya.
- Ibn Al-Jazari, Muhammad bin Muhammad. (2006 AD), *Ghayat Al-Nihaiya fi Tabaqat Al-Qura` : The Purpose of the End in the Layers of Readers*, 1st edition, Beirut: Dar al-Kutub Al-Ilmiya.
- Ibn Al-Jazari, Muhammad bin Muhammad. (NO DATE). Publishing in the Ten Readings, Editing: Ali Al-Dabaa, 1st edition, Cairo: Al-Tijaria Al-Kubra Press.
- Ibn Khalawayh, Al-Hussein Bin Ahmed. (1979 AD). *The Argument in the Seven Readings*, Editing: Dr. Abdel-Aal Makram, 1st edition, Beirut: Dar Al-Shorouk.
- Ibn Khalkan, Ahmed bin Muhammad. (1971 AD). *Wafiyat Al Ayyan wa Anba' Abna' Al Zaman: Deaths of Notables and News of the Sons of Time*, Editing: Ihsan Abbas, 1st Edition, Beirut: Dar Sader.

- Ibn Manzoor, Muhammad bin Makram. (1414AH). *Lisan Al-Arab*, 3rd Edition, Beirut: Dar Sader.
- Ibn Muflih, Ibrahim bin Muhammad. (1997 AD). *Al-Mubdi' fi Sharh Al-Muqni'*, 1st Edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiya.
- Ibn Mujahed, Ahmed bin Musa. (1400 AH). *The Seven Readings 1400 H*, Editing: Shawqi Dhaif, 2nd Edition, Cairo: Dar Al-Maarif.
- Ibn Rushd, Muhammad bin Ahmed. (2004 AD). *The Beginning of the Mujtahid and the End of the Muqtasid*, 1st Edition, Cairo: Dar Al-Hadith.
- Ibn Zanjala, Abd Al-Rahman bin Muhammad. (NO DATE). *The Argument of the Readings*, Editing: Saeed Al-Afghani, Beirut: Dar Al-Risala.
- Muheisen, Muhammad Muhammad. (1984 AD). *Readings and their Impact on the Arabic Language Sciences*, 1st edition, Cairo: Al-Azhar Colleges Library.
- Muslim, Muslim bin Al-Hajjaj. (NO DATE). *Sahih Muslim*, Editing: Muhammad Abd Al-Baqi, Beirut: Dar Ihyaee Al-Turat Al Arabi.
- Nawawi, Yahya bin Sharaf. (1392AH). *Al-Minhaj Explanation of Sahih Muslim ibn Al-Hajjaj*. 2nd edition, Beirut: Dar Ihyaee Al-Turat Al Arabi.
- Nawawi, Yahya bin Sharaf. (NO DATE). *Al-Majmoo' Sharh Al-Muhadhab*, Dar Al-Fikr.
- Shendi, Ismail. & Abd al-Basit, Taqi Al-Din. (2006 AD). Quranic Readings and their Impact on the Divergence Amongst Jurists, *Al-Quds Open University Journal for Research and Studies*, (7). 307-354.
- Shirazi, Ibrahim bin Ali. (1996 AD). *Al-Muhadhab in the Jurisprudence of Imam Al-Shafi'i*. Editing: d. Muhammad Al-Zuhaili, 1st Edition, Damascus: Dar Al-Qalam.
- Taweeel, Sayyed Rizk. (1985 AD). *An Introduction to the Sciences of Readings*, Makkah Al-Mukarramah: Al-Faisaliya Library.